الأمم المتحدة

E/ICEF/2018/P/L.16

# المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: Limited
17 July 2018
Arabic
Original: Arabic/English/French/
Spanish only

**منظمة الأمم المتحدة للطفولة**

المجلس التنفيذي

**الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٨**

١٢-١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨

البند ٧ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

## وثيقة البرنامج القطري

## ليبيا

موجز

تُقدَّم وثيقة البرنامج القطري لليبيا إلى المجلس التنفيذي بغرض مناقشتها وإقرارها في الدورة الحالية وفق قاعدة الموافقة الضمنية. وتشتمل وثيقة البرنامج القُطري على مقترح ميزانية إرشادية إجمالية بمبلغ ٠٠٠ ٧٧٠ ١ دولار من الموارد العادية رهنا بتوافر الأموال، ومبلغ ٠٠٠ ٢٣٠ ٣٨ من الموارد الأخرى، رهنا بتوافر المساهمات المحددة الغرض، للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٠.

ووفقاً لقرار المجلس التنفيذي ١/٢٠١٤، تعكس هذه الوثيقة التعليقات التي أدلى بها أعضاء المجلس التنفيذي بشأن مشروع وثيقة البرنامج القُطري التي عُممت قبل انعقاد الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٨ بمدة ١٢ أسبوعا.

* E/ICEF/2018/19.

080818 260718 18-11867 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

## الأساس المنطقي للبرنامج

١ - شاركت كل من اليونيسف والحكومة في وضع البرنامج القطري للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٠ في ضوء احتياجات الأطفال في ليبيا[١]. وبالنظر إلى التحسن النسبي للحالة الأمنية في عام ٢٠١٧ وعودة جميع موظفي اليونيسف الدوليين إلى عملهم في ليبيا في عام ٢٠١٨، ستسهم اليونيسف في تحقيق الاستقرار وبناء السلام في إطار الجهود التي يقودها الممثل الخاص للأمين العام وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، تمشيا مع إطار الأمم المتحدة الاستراتيجي لليبيا (٢٠١٩-٢٠٢٠). والفترة المحددة لكل من البرنامج القطري وإطار الأمم المتحدة الاستراتيجي هي عامان، يجري خلالهما تعزيز أوجه التآزر بين المساعدة الإنسانية المقدمة حاليا وبرنامج التنمية الأطول أمداً المقرر تنفيذه اعتباراً من عام ٢٠٢١. وهذا البرنامج القطري تجسيد لما حصل من توسع في برنامج المنظمة في ليبيا، حيث حظي بزيادة كبيرة في التمويل منذ عام ٢٠١٧ لمسايرة ارتفاع الاحتياجات لدى السكان.

٢ - لقد كانت ليبيا قبل ثورة عام ٢٠١١ ضمن الشريحة العليا من البلدان المتوسطة الدخل، وأحرزت تقدما في تحقيق الغايات المسطرة في الأهداف الإنمائية للألفية. وكان دعم اليونيسف لليبيا خلال هذه الفترة والفترة التي أعقبتها مباشرة مقصورا على المساعدة التقنية في المجالات الفوقية والمناصرة في جميع القطاعات التي تدعمها اليونيسف. وفي عام ٢٠١٤، في خضم النزاع الدائر بالبلد، ادعى كل واحد من كيانين سياسيين أن له الحق في الحكم. وفي أعقاب مفاوضات السلام التي قادتها الأمم المتحدة في عام ٢٠١٥، أنشئت في طرابلس حكومة الوفاق الوطني عملا باتفاق الصخيرات السياسي الذي تم التوصل إليه في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، حيث ساهم المغرب في الجهود التي قادتها الأمم المتحدة لإنهاء حالة الجمود السياسي. بيد أن أجزاء من ليبيا لا تزال في يد الجماعات المسلحة المختلفة إلى يومنا هذا من عام ٢٠١٨. وأثرت الأزمة بحدة على الاقتصاد الليبي. فقد حدث على مدى الخمس سنوات الماضية انخفاض مطرد في الإيرادات من إنتاج النفط، وهي التي تشكل الجزء الأوفر من الناتج المحلي الإجمالي، الأمر الذي أدى إلى انكماش اقتصادي سريع، وإلى انخفاض في المعدل الفعلي للناتج المحلي الإجمالي إلى أقل من نصف ما كان عليه قبل الثورة[٢]. وبسبب الأزمة السياسية، لم يعد المصرف المركزي قادرا على توفير التمويل سوى لبابين من أبواب ميزانيته يتعلقان أساسا بالمرتبات والإعانات[٣]. وأسهم ارتفاع معدلات التضخم وأزمة السيولة المصرفية في إحداث فجوة بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف في السوق الموازية. وأدى العجز المتزايد، مقرونا بتجميد كم غير يسير من الأصول، إلى تعميق الأزمة الاقتصادية[٤]. وتحيط الشكوك بنظام الحماية الاجتماعية الشامل الذي يعود لفترة ما قبل الثورة، وذلك من حيث استدامته وفعاليته وكفاءته وتحقيقه للمساواة، في ظل شواغل ملحة بشأن مستقبل الوضع المالي لليبيا. وأدى الجمود السياسي والأزمة الاقتصادية والنزاع المسلح إلى تفتيت

(١) استنادا إلى تقييم مشترك بين الوكالات، لم يُنشر: Joint Technical Assessment, 2017; UNICEF, 'Situation Assessment of Children and Women in Libya'؛ وإلى دراسة عن العنف ضد الأطفال في ليبيا: Coram International, 'Study on Violence Against Children in Libya', draft report, 13 October 2017.

(٢) البنك الدولي، 'ليبيا: الآفاق الاقتصادية - أبريل ٢٠١٧'، http://www.albankaldawli.org/ar/country/libya/publication/economic-outlook-april-2017.

(٣) الدستور الليبي، الباب الأول والباب الرابع.

(٤) United Nations, 'Strategic Framework for Libya (2019–2020)', unpublished draft, March 2018.

المؤسسات الوطنية وإلحاق ضرر خطير بالخدمات الأساسية، الأمر الذي يُعزى جزئيا إلى قلة المخصصات من الميزانية وعدم انتظام السيولة النقدية والافتقار إلى القدرات والمهارات التقنية.

٣ - في عام ٢٠١٧، قُدر عدد سكان ليبيا بـ ٦,٥ ملايين نسمة: ٤٩ في المائة منهم إناث و ٤٠ في المائة أطفال[٥]. وفي هذا البلد القاحل الواقع في الصحراء الكبرى، يعيش ٧٨ في المائة من السكان في المناطق الحضرية[٦]. ونتيجة للنزاع، ورد في التقديرات في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ أن قرابة ١,١ مليون نسمة يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية، فيهم ٠٠٠ ٣٧٨ طفل و ٠٠٠ ٣٠٧ امرأة[٧]. وتتمركز أشد الفئات ضعفاً في المناطق التي تدور فيها أحداث النزاع المسلح أو التي توجد بها أعداد كبيرة من النازحين داخليا (بلغ عدد هؤلاء ٤٧٨ ١٦٥ فردا في شباط/فبراير ٢٠١٨[٨])، ومن المهاجرين وطالبي اللجوء. والفتيات في ليبيا بالأخص معرضات للعنف وانعدام الأمن[٩]، ولا سيما المهاجراتُ من النساء والفتيات وغيرُ المصحوبين والمنفصلون عن ذويهم من الأطفال النازحين. وبالإضافة إلى ذلك، ينخرط الفتيان والشبان من الرجال بأعداد كبيرة في الجماعات المسلحة لارتفاع معدلات البطالة وسهولة الحصول على السلاح، وبسبب العوامل الاجتماعية والثقافية التي تشجع الشباب (والذكور منهم خاصة) على الانضمام إلى الجماعات المسلحة.

٤ - وعلى الرغم من أن ليبيا كانت دائما مركزا تتقاطع فيه تحركات المهاجرين، فإن الهجرة المختلطة المتعددة الأسباب، بما في ذلك تحركات الأطفال المتنقلين (أي طالبو اللجوء، والمهاجرون لدوافع اقتصادية، والأطفال غير المصحوبين والمنفصلون عن ذويهم، والمهاجرون لأسباب بيئية، وضحايا الاتجار بالبشر، والمهاجرون الذين تقطعت بهم السبل)، شهدت زيادة هائلة في السنوات الأخيرة[١٠]. وأصبحت ليبيا من أكثر الطرق استعمالا - وأشدها خطرا - للهجرة إلى أوروبا[١١].ففي آذار/مارس ٢٠١٨، وصل عدد المهاجرين في ليبيا إلى ما يقدر بـ ٠٠٠ ٦٦٠ مهاجر (٩٠ في المائة منهم من البالغين، ٩ في المائة من هؤلاء نساء؛ و ١٠ في المائة من مجموع المهاجرين أطفال (منهم ٥٦ في المائة من غير المصحوبين))[١٢]. وكثير من المهاجرين (ذكوراً وإناثاً) هم من ضحايا الاتجار بالبشر أو تهريب الأفراد أو كليهما[١٣]. وفي تموز/يوليه ٢٠١٧، تبيَّن أن ٤٩ في

(٥) Projections from the Bureau of Statistics and Census for 2017, disseminated by the United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs.

(٦) United Nations Human Settlements Programme, https://unhabitat.org/libya/, accessed on 5 June 2018.

(٧) United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, 'Humanitarian Response Plan: Libya,' January-December 2018.

(٨) International Organization for Migration (IOM), Displacement Tracking Matrix (DTM), 'IDP and Returnee Report - Round 17', January-February 2018.

(٩) United Nations Development Programme Libya, 'Women, Peace and Security in Libya: Comparative Summary of the WPS Baseline Study, Phase I and Phase II', policy brief, 2015.

(١٠) Office of the United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR), 'Mixed Migration Trends in Libya: Changing dynamics and protection challenges,' July 2017.

(١١) IOM Global Migration Data Analysis Centre, 'Fatal Journeys: Improving Data on Missing Migrants', volume 3, part 2, 2017.

(١٢) IOM, DTM, 'Libya's Migrant Report: Round 18', March 2018.

(١٣) المرجع نفسه.

المائة من المهاجرين الذين أُجريت معهم مقابلات في الجنوب الليبي وطرابلس لهم مستوى محدود من التعليم أو هم غير متعلمين، وأن ١٦ في المائة منهم فقط حاصلون على تدريب مهني أو تابعوا تعليما عاليا[١٤]. وأفاد المهاجرون عن تعرضهم لانتهاكات خطيرة ماسة بحقوق الإنسان على أيدي أفراد الجماعات المسلحة[١٥]. وتعرض الأطفال للحرمان من شتى الحقوق، بما في ذلك الاحتجاز التعسفي، وقطع الاتصال بالأسرة، والحرمان من التعليم والحماية – بما في ذلك الحماية من جميع أشكال العنف والاستغلال – والحرمان من الرعاية الصحية ومن التغذية الكافية والبيئة الصالحة للعيش، والحرمان من أوقات وفضاءات اللعب.

٥ – وهناك ثغرات خطيرة في بيئة الحماية ونظم الحوكمة المتعلقة بالأطفال. فإن ثمة أجزاء أساسية من النظام القانوني لم تتم مواءمتها مع اتفاقية حقوق الطفل التي صدقت عليها ليبيا في ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٣. وبعض السياسات والإجراءات تجاوزها الزمن، وبعضها الآخر لا وجود له. والنظم الإدارية، بما في ذلك ما يتصل منها بإنتاج البيانات، تحتاج إلى التدعيم في كثير من المجالات، بما في ذلك مجالات حماية الطفل، والعدل، والتعليم، والمياه والصرف الصحي والنظافة العامة، والصحة، والتغذية، الأمر الذي يُصعِّب على كل الجهات الفاعلة مهمة التخطيط استنادا إلى أدلة. وتواجه دوائر الدولة الليبية ثغرات أساسية في القدرات تعزى جزئيا إلى الاعتماد المفرط على العمال الأجانب في الفترة السابقة للثورة (وقد غادر معظمهم البلد)، وإلى صعوبات التنسيق بين مختلف القطاعات والإدارات بسبب الانقسامات السياسية الحالية. وقد أضعف ذلك من حالة تقديم الخدمات وزاد بصورة خطيرة من الحاجة إلى المساعدة الإنمائية والإنسانية.

٦ – إن التعليم من أولويات الحكومة؛ وهي تتيح التعليم الابتدائي والثانوي بالمجان. وقد كانت ليبيا قبل عام ٢٠١١ تتمتع بواحد من أعلى معدلات الالتحاق بالتعليم في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا دون فوارق كبرى بين الذكور والإناث. ولا يزال المعدل الإجمالي للالتحاق بالتعليم عند نسبة ٩٦,٧ في المائة في التعليم الابتدائي والثانوي[١٦]، بما في ذلك معدل التحاق شامل تقريبا لجميع النازحين من الأطفال الليبيين[١٧]. بيد أن نوعية التعليم ودرجة انفتاحه أمام الجميع ومدى مواءمته للواقع والفروق بين المناطق لا تزال من الأمور التي تبعث على القلق. وتشير التقديرات إلى أن اثنين من بين كل خمسة مدرسين مسجلين لا يقومان بمهامهما. وكثير ممن يعملون في سلك التدريس لا يمتلكون المهارات الأساسية في التعليم وإدارة الفصل الدراسي. والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة متاح في القطاع الخاص، ولكنه ليس في متناول الغالبية من السكان. وأما التعليم التقني والتدريب المهني والتثقيف في مهارات الحياة ففرص الحصول عليه محدودة ومعدلات الالتحاق به في انخفاض مطرد منذ عام ٢٠١٢[١٨]. وعلى العموم، يُعطى التعليم التقني والمهني من الأهمية أقل مما يُعطى التعليم التقليدي، كما أن معدل التحاق الفتيات بالتعليم التقني والمهني منخفض إلى حد بعيد. وقد احتلت ليبيا مرتبة متدنية في تقرير التنافسية العالمية ٢٠١٠-٢٠١١ من حيث نوعية التعليم: فمن بين ١٣٩ بلدا، حلت ليبيا في المرتبة ١٢٨ في التعليم

(١٤) المرجع نفسه.

(١٥) المرجع نفسه.

(١٦) UNFPA, UNHCR, WFP, UNICEF ‘Libyan Household Multi-sectoral Needs Assessment’, unpublished, 2017.

(١٧) وزارة التعليم.

(١٨) UNICEF Libya, ‘Draft Evaluation of Technical and Vocational Education (TVET) in Libya’, 2018.

الابتدائي والمرتبة ١٣٨ في التعليم الثانوي[١٩]. وتوجد ثغرة بين متطلبات سوق العمل والمهارات التي تعطيها المنظومة التعليمية. وتقوم وزارة التعليم حالياً بوضع نظام لإدارة البيانات، بدعم من اليونيسف. وتشير البيانات الحالية إلى أن الأطفال ذوي الإعاقة والأطفال النازحين كثيرا ما يواجهون التهميش أو التمييز في المدارس[٢٠]. وتشير مصفوفة تتبع النزوح التي وضعتها المنظمة الدولية للهجرة إلى أن ما يُقدر بنحو ٠٠٠ ٣٢ من الأطفال المهاجرين يحتاجون إلى الدعم المدرسي[٢١]. وقد أضر النزاع الذي طال أمده بالهياكل الأساسية للتعليم، حيث تشير التقديرات إلى أن ٤٨٩ مدرسة قد تضررت، الأمر الذي أثر على قرابة ٠٠٠ ٢٦٧ طفل[٢٢].

٧ - وألحق النزاع أضراراً بالمنظومة الصحية في ظل الضغوط الناجمة عن نزوح السكان، فضلا عن قلة الموارد المالية والبشرية. وتشير التقديرات إلى أن ١٧,٥ في المائة من المستشفيات، و ٢٠ في المائة من مرافق الرعاية الصحية الأولية، و ٨ في المائة من المرافق الصحية الأخرى لم تعد قادرة على تقديم خدماتها[٢٣]، مع وجود تباينات فيما بينها حسب موقعها الجغرافي. وهناك نقص حاد في أخصائيي الصحة، بمن فيهم الممرضات والقابلات. وتحظى ليبيا بمعدل منخفض في وفيات الأمهات (٧ وفيات لكل ٠٠٠ ١٠٠ مولود حي بين النساء من سن ١٥ إلى ٤٩ سنة)[٢٤]، ولكن تدهور الخدمات الصحية يزيد من خطر تصاعد هذا المعدل. وهناك انخفاض في معدلات وفيات الأطفال دون سن الواحدة ودون سن الخامسة[٢٥]، ولا تزال معدلات تحصين الأطفال مرتفعة، فإن ٩٥ في المائة من الأطفال في سن الواحدة، على سبيل المثال، محصنون تحصينا كاملا ضد الخناق والكزاز والسعال الديكي، و ٩٣ في المائة محصنون ضد الحصبة[٢٦]. بيد أن هناك دلائل على تغير هذه الأوضاع نتيجة لحالات الاختلال في المخزون المتاح من اللقاحات، وانهيار سلسلة التبريد، ومحدودية الوصول إلى الفئات الضعيفة. وبارتفاع وتيرة الهجرة من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى تضاعفت المخاوف من أن تصبح استراتيجيات التحصين الحالية غير كافية. وهناك ازدياد في معدلات انعدام الأمن الغذائي. فقد تفاقمت هذه المعدلات نتيجة لارتفاع معدل التضخم على نحو غير مسبوق، حيث أشارت التقديرات عام ٢٠١٧ إلى أن ٧٥ في المائة من الأسر المعيشية التي تعتمد على السوق انخفضت قوتها الشرائية واضطرت إلى أن تلجأ إلى آليات سلبية للتكيف مع الوضع، من قبيل التخلي عن بعض الوجبات الغذائية أو التقليل من عدد وجباتها

(١٩) World Economic Forum, 'Global Competitiveness Report 2010–2011', 2010.

(٢٠) Abdul-Hamid, Y., 'Child Rights Situation Analysis Middle East and North Africa', Save the Children Sweden, 2011.

(٢١) DTM, as quoted in the Humanitarian Response Plan (HRP) 2018.

(٢٢) HRP 2018.

(٢٣) المرجع نفسه.

(٢٤) UNFPA, UNHCR, WFP, UNICEF, 'Libyan Household Multi-sectoral Survey Needs Assessment', unpublished, 2017.

(٢٥) اليونيسف، وضع أطفال العالم، ٢٠١٦..

(٢٦) المرجع نفسه.

اليومية[٢٧]. وهناك نقص حاد في المعلومات المتعلقة بتغذية الأطفال. وقد طلبت الحكومة الدعم من اليونيسف ومنظمات الأمم المتحدة الشريكة في معالجة الشواغل التغذوية المتزايدة.

٨ - وتأثر قطاع المياه والصرف الصحي أيضاً بأزمة الحوكمة في البلد وبضعف إطار المساءلة وطول أمد النزاع. فالشبكة الوطنية للمياه وقنوات الصرف ماضية في تدهور سريع بسبب سوء التشغيل والصيانة، وانخفاض مخصصات الميزانية. ويُقدر أن ٠٠٠ ٦٧٠ نسمة ممن أثر عليهم النزاع (من بينهم ٠٠٠ ٢٧٠ طفل) لا يجدون الخدمات الكافية من المياه والصرف الصحي والنظافة العامة[٢٨]. وأضافت أوضاع النزوح ضغوطا جديدة على الخدمات التي توفرها الهياكل الأساسية للمياه والصرف الصحي والنظافة العامة في كثير من البلدات التي تستضيف النازحين. وتشير التقديرات إلى أن ٤٣ في المائة من السكان يعتمدون على مياه الشرب التي تحملها إليهم الشاحنات، وأن ٦٤ في المائة فقط من السكان المتأثرين بالأزمة يحصلون على مياه الشرب الكافية والمأمونة[٢٩]. ويُلقى في البحر، دون معالجة، ما يقرب من ٩٠ في المائة من المياه المستعملة[٣٠]. ويفتقر نحو ٣٠ في المائة من الأسر المعيشية التي شملتها دراسة استقصائية إلى مواد النظافة الصحية الأساسية[٣١]. ولا تتاح لكثير من أطفال المدارس إمكانية الاستفادة الكافية من مرافق المياه والصرف الصحي والنظافة العامة المتوافقة مع نوع الجنس في الأماكن التي يتلقون فيها تعليمهم. ومن شأن ضعف الدعم المقدم للفتيات في التعامل مع متطلبات النظافة الصحية في فترات الحيض أن يؤثر على المواظبة المدرسية للفتيات. ولا يُزود ما نسبته ٣٣ في المائة من المدارس بالمياه الكافية والمأمونة[٣٢]. وفي مراكز الاحتجاز، توجد خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة العامة في حالة تبعث على القلق الشديد. ويطرح تغير المناخ مخاطر خاصة بالنسبة إلى ليبيا، فالمياه في تناقص مستمر مع ارتفاع درجات الحرارة وفقدان الانتظام في أحوال الطقس.

٩ - وتوصلت الدراسة الاستقصائية الوطنية الليبية لصحة الأسرة (٢٠١٤) إلى أن جميع المواليد تقريبا يُسجلون (٩٩ في المائة)[٣٣]. بيد أن بعض فئات الأطفال من الأسر المستضعفة قد يبقون خارج النظام التسجيل، بمن فيهم الأطفال الذين يولدون في مراكز الاحتجاز، والذين يولدون لأمهات عازبات أو مطلقات، ومن يولدون لأسر مهاجرة.

١٠ - والعنف ضد الأطفال ظاهرة منتشرة في جميع أنحاء ليبيا، بما في ذلك مختلف أنواع العنف الجنساني[٣٤]. ووفقا لدراسة أجريت مؤخرا، فإن ٧٣,٤ في المائة من الأطفال تعرضوا للعنف البدني خلال الأشهُر الاثني عشر السابقة، بما في ذلك تعرضهم للضرب والركل والقرص أو رميهم بأشياء معينة[٣٥].

---

(٢٧) HRP, 2018.

(٢٨) Joint Country Assessment, 2017.

(٢٩) HRP, 2018.

(٣٠) UNFPA, UNHCR, WFP, UNICEF, 'Libyan Household Multi-sectoral Survey Needs Assessment', unpublished, 2017.

(٣١) المرجع نفسه.

(٣٢) HRP 2018.

(٣٣) وزارة الصحة الليبية، ''المسح الوطني الليبي لصحة الأسرة، تقرير أولي''، طرابلس، ٢٠١٤.

(٣٤) Coram International, 'Study on Violence Against Children in Libya', draft report, 13 October 2017.

(٣٥) المرجع نفسه.

ومعدلات العنف مرتفعة بوجه خاص في المدارس الابتدائية والثانوية، فقد أفاد ٦٧ في المائة من الأطفال أنهم تعرضوا للعنف على يد معلميهم خلال الأشهر الاثني عشر الأخيرة، وأفاد ٣٦,٥ في المائة من الأطفال الليبيين أنهم تعرضوا للتسلط من أقرانهم[٣٦]. وأبلغ ١٠ في المائة من الأطفال أنهم تعرضوا لشكل من أشكال العنف علي يد أشخاص مسلحين[٣٧]. وبعض أشكال العنف المرتكب ضد الأطفال مقبولة اجتماعيا، وبخاصة تجاه الفتية، باعتبارها جزءا من نموهم ودخولهم في عداد الكبار. وعلى الرغم من أنه لا توجد إحصاءات بشأن زواج الأطفال، فإنه يُستشف من الاتجاهات على صعيد الإقليم أن معدلات هذه الممارسة تميل إلى الارتفاع في أوقات انعدام الأمن[٣٨]. ويعتري الضعف المنظومة الوطنية لحماية الطفل، بما في ذلك الإطار القانوني، وآليات حماية الطفل (بما في ذلك إدارة القضايا)، وقدرات الحماية. وليست هناك بحوث كافية بشأن آليات الحماية المجتمعية القائمة. وقد أفاد الأمين العام للأمم المتحدة بوقوع انتهاكات خطيرة لحقوق الطفل خلال عام ٢٠١٦، بما في ذلك تجنيد الأطفال واستخدامهم من جانب الجماعات المسلحة، والقتل العشوائي للأطفال في أعمال النزاع المسلح، والاعتداء على المستشفيات والمدارس[٣٩]. ويواجه الأطفال في أنحاء كثيرة من ليبيا مخاطر متزايدة تتعلق بالألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب.

١١ - ويقوم نظام العدالة على معاقبة المجرمين بدلا من إعادة تأهيلهم. ففي بعض الحالات، يخضع الأطفال لعقوبات قاسية (بما في ذلك ظروف الاحتجاز القاسية)، حتى في الحالات التي لا تُرتكب فيها أي جريمة جنائية. ولا تؤخذ في الاعتبار ''مصالح الطفل الفضلى'' بصورة منهجية أثناء الإجراءات القانونية[٤٠]. ولا تُكفل السرية للأطفال الذين يجدون أنفسهم في مواجهة القانون، الأمر الذي من شأنه أن يضر بالفتيات بوجه خاص[٤١]. وهناك محدودية في النظام المعلوماتي لإدارة القضايا[٤٢]. ويحدث كثيراً أن يُحتجز الأطفال النازحون، بمن فيهم الأطفال المنفصلون عن ذويهم وغير المصحوبين[٤٣].

١٢ - وهناك أدلة على أن المراهقين والشباب يشعرون بالانفصال عن مجتمعاتهم، وعلى تزايد عدم الثقة في المؤسسات الحكومية[٤٤]. وتتفشى البطالة في صفوف الشباب بمعدلات مرتفعة (في عام ٢٠١٢، وصل المعدل إلى ٤٨,٣ في المائة على الصعيد الوطني، ٤٠,٨ في المائة للفتية و ٦٧,٨ في المائة

(٣٦) المرجع نفسه.

(٣٧) المرجع نفسه.

(٣٨) UNICEF Middle East and North Africa, in collaboration with the International Center for Research on Women, 'Child Marriage in the Middle East and North Africa', November 2017.

(٣٩) الأمم المتحدة، الأطفال والنزاع المسلح: تقرير الأمين العام، A/70/836-S/2016/360، ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١٦.

(٤٠) Makkawi, Rifaat, 'Children's Rights in Libya: Assessing compliance of domestic legislation with international human rights standards', unpublished report, 24 February 2013.

(٤١) المرجع نفسه.

(٤٢) المرجع نفسه.

(٤٣) UNCHR, 'Mixed Migration Trends in Libya: Changing Dynamics and Protection Challenges', 2017.

(٤٤) ''المشاورات الوطنية بشأن الشباب والسلام والأمن - حالة ليبيا''، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وشبكات الشباب في منطقة البحر الأبيض المتوسط، وبرنامج الأمم المتحدة لبناء السلام، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، بتمويل من الاتحاد الأوروبي، ٢٠١٧.

للفتيات)[٤٥]، يكرسها الرغبة الشديدة في العمل في القطاع العام وضعف الخدمات الاجتماعية. ويفيد الشباب عن تعرضهم للعنف بمعدلات مرتفعة، وعن قلة فرص المشاركة في الأنشطة الترفيهية المأمونة، وتعرضهم للضغوط من أجل الانضمام إلى الجماعات المسلحة (وبخاصة الفتيان) باعتبار ذلك طريقة للكسب ولنيل اعتراف المجتمع. وأما انعدام فرص المشاركة في عمليات صنع القرار، وهو ما من شأنه أن يسهم في العزلة الاجتماعية (ولا سيما بالنسبة إلى الفتيات)، فيؤثر سلبا على اندماج الشباب اجتماعيا واقتصاديا، الأمر الذي يسهم في تزايد مستويات الشعور بالإحباط[٤٦].

١٣ - إن وثيقة البرنامج القطري السابق، الذي كان مقررا في الأصل للفترة ٢٠١٣-٢٠١٤[٤٧]، صُممت من أجل بلد كان ضمن الشريحة العليا من البلدان المتوسطة الدخل يتمتع بالاستقرار وله حكومة مركزية قوية. وقد أدت الأحداث السياسية التي وقعت عامي ٢٠١١ و ٢٠١٤ إلى تغيير جذري على الساحة الليبية. ونتيجة لذلك، فإن الميزانية المتواضعة والاستراتيجية السابقة لليونيسف، والتي اتسمت بتقديم مساعدة محدودة في المجالات الفوقية والعمل الإنساني، لم تعد كافية للاستجابة لمتطلبات السياق الجديد ولتزويد الحكومة بما يلزمها من الدعم. وتبين الدروس المستفادة من دورة البرنامج القطري السابق (أ) أن العمل الفوقي أساسي لتعزيز القدرة على الصمود وتقوية النظم الوطنية لمقاومة الصدمات، بما في ذلك الدعوة إلى وضع ميزانيات مراعية للأطفال؛ (ب) وأن النهوض بالتأهب لحالات الطوارئ والعمل الإنساني، من خلال الشراكة مع الجهات الفاعلة المحلية، يبقى أولوية حاسمة؛ (ج) وأن تعزيز سبل تقديم الخدمات الأساسية التي تركز على الإنصاف، سواء في المراحل الأولية أو النهائية (بما في ذلك وضع البرامج المستندة إلى أدلة والمراعية للمخاطر) أمر ضروري لمنع نشوء احتياجات جديدة ولتلبيتها متى نشأت؛ (د) وأن عودة اليونيسف إلى ليبيا، في إطار وجود كامل، اعتباراً من منتصف عام ٢٠١٨، سيؤدي إلى تحسن في نوعية البرمجة والرصد. وتقع البرمجة وفق مبدأ الإنصاف في الصميم من وثيقة البرنامج القطري هذه، بما في ذلك تعزيز الخدمات الاجتماعية الأساسية لأشد الفئات ضعفا والدعوة إلى توخي الإنصاف في السياسات والميزانيات الوطنية.

١٤ - وقد طلبت الحكومة دعما تقنيا من اليونيسف بغرض الإسهام في إحراز تقدم نحو تحقيق الغايات المسطرة في أهداف التنمية المستدامة. واليونيسف معترف بها بوصفها منظمة محايدة تدافع عن حقوق الطفل. وفي السياق المتعلق بليبيا، تكمن قيمتها المضافة في تقديم الدعم في إنتاج الأدلة، وتوفير الدعم التقني للنظم المؤسسية التي تدفع قدماً بإصلاح السياسات وتجعلها مراعية لحقوق الطفل. ولليونيسف شراكات استراتيجية على جميع المستويات الحكومية ومع الجهات الفاعلة الرئيسية في المجتمع المدني والمجتمعات المحلية والجهات المانحة ومنظمات الأمم المتحدة الأخرى، وهو ما ستسخره في سعيها إلى إعمال حقوق الطفل.

## أولويات البرنامج والشراكات

١٥ - تمشياً مع إطار تنسيق التعاون التقني الدولي مع الحكومة، تنسجم وثيقة البرنامج القطري مع الأولويات القطاعية التي حددتها الحكومة. ويستجيب إطار الأمم المتحدة الاستراتيجي لليبيا

(٤٥) قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة العمل الدولية، (بيانات مستخرجة في آذار/مارس ٢٠١٧).

(٤٦) World Bank, 'Libya Investment Climate Survey', 2011.

(٤٧) تم تمديد البرنامج القطري للفترة ٢٠١٣-٢٠١٤ أربع مرات، لمدة سنة واحدة في كل مرة، وينتهي البرنامج في عام ٢٠١٨.

(٢٠١٩-٢٠٢٠) وبرنامج التعاون القطري بصورة مباشرة للأولويات الوطنية، وفقا لاستراتيجية تنفيذ مبادرة 'العمل الجماعي في الأمم المتحدة'.

١٦ - وستسهم وثيقة البرنامج القطري في اثنين من مجالات النتائج الثلاثة المبينة في إطار الأمم المتحدة الاستراتيجي لدعم استدامة الخدمات الاجتماعية الأساسية (النتيجة ٣)، وتعزيز الحوكمة وسيادة القانون (النتيجة ١)؛ كما ستسهم في الهدف ٢ من خطة الاستجابة الإنسانية في ليبيا (٢٠١٨) (تقديم الخدمات الأساسية). وعلى هذا النحو، فإن وثيقة البرنامج القطري ستسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من ١ إلى ٦، و ٨، و ١٠، و ١٦.

١٧ - وخلال هذا البرنامج المرحلي الذي يستغرق عامين، سيشمل النهج الاستراتيجي لليونيسف الجهود الإنسانية والإنمائية وجهود بناء السلام من خلال الاستفادة من الخبرات والأعمال التحضيرية لبرامجها الإنسانية ومن عشرات السنين من الدعم الإنمائي المقدم للحكومة في المجالات الفوقية، بالتعاون الوثيق مع بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ومنظمات الأمم المتحدة الأخرى وأصحاب المصلحة الرئيسيين.

١٨ - ويُتوخى من وثيقة البرنامج القطري الإسهام في الجهود الوطنية الرامية إلى تمكين جميع الأطفال واليافعين في ليبيا، وبخاصة الأشد ضعفا منهم، من التمتع بحقوقهم تدريجيا، ومن تنمية جميع قدراتهم في بيئة متفتحة تكفل لهم الحماية. ولتحقيق هذه الغايات، ستدعم اليونيسف تقديم الخدمات الأساسية العادلة والملائمة للأطفال في البلديات المستهدفة، وستعمل على تعزيز البيئة التي تتيح الحماية للأطفال، والمساهمة في إيجاد بيئة تمكينية يكون فيها للحكومة ومنظمات المجتمع المدني مزيد من القدرات والنظم والخدمات التي تمكنها من الوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاقية حقوق الطفل من خلال العناصر البرنامجية المتعددة القطاعات التي يأتي بيانها أدناه.

## دعم الخدمات الاجتماعية الأساسية

١٩ - تهدف كل من اليونيسف والحكومة إلى جعل الأطفال والمراهقين والشباب وأفراد أسرهم، وبخاصة أشد الفئات حرمانا، يستفيدون أكثر فأكثر، بحلول عام ٢٠٢٠، من خدمات اجتماعية أساسية محسنة النوعية (النتيجة ١ من إطار نتائج وموارد البرنامج القطري) عن طريق تعزيز البرامج في البلديات المستهدفة، مما يتيح النهوض بهذه البرامج. وقد اختيرت البلديات المستهدفة استنادا إلى تقييم لدرجة الضعف، مع إعطاء الأولوية للمناطق المتضررة بالنزاع، والنازحين داخليا، والمناطق المتأثرة بالهجرة. وبغية تعزيز جهود تقديم الخدمات المتعلقة بالمياه والصرف الصحي والنظافة العامة، وتلك المتعلقة بالصحة والتغذية والتعليم، ستعتمد اليونيسف والحكومة استراتيجيات التنفيذ التالية: (أ) تعزيز القدرة التقنية للشركاء الحكوميين في الوزارات المختصة، فضلا عن مقدمي الخدمات (بما في ذلك المدرسون والعاملون في قطاع المياه والصرف الصحي والنظافة العامة، وموظفو الصحة)؛ (ب) توفير الدعم المباشر في تقديم الخدمات في مجالات الصحة والتغذية والمياه والصرف الصحي والنظافة العامة والتعليم، بما في ذلك شراء اللوازم؛ (ج) تعزيز التواصل لأغراض التنمية، مع التركيز على أساليب الحياة الصحية، والتكافؤ في فرص الحصول على الخدمات.

**بيئة تحمي الأطفال والمراهقين**

٢٠ - تهدف اليونيسف والحكومة إلى تمكين الفتيات والفتيان، بحلول عام ٢٠٢٠، من الحصول على حماية أفضل من العنف والإساءة والاستغلال والإهمال (النتيجة ٢ من إطار النتائج والموارد). ولتحقيق هذا الهدف، ستعمل اليونيسف مع الحكومة ومنظمات الأمم المتحدة والشركاء الآخرين بشأن ما يلي: (أ) منع العنف، واستخدام التواصل لأغراض التنمية، وتسخير قوة التواصل في الاتجاهين من أجل تعزيز حقوق الأطفال الأساسية. وهذا البرنامج لن يكتفي بإذكاء الوعي فقط، ولكنه سيؤدي أيضاً إلى إشراك المجتمعات المحلية وتشجيع البالغين والمراهقين والأطفال على تحديد المشاكل واقتراح الحلول والعمل على الاستفادة من قدرتهم على التحمل وتحسين ظروف حياتهم؛ (ب) تعزيز القدرة على رصد الأمور المتعلقة بحماية الأطفال، بما في ذلك في المدارس ومنظومة العدالة، وفيما يتعلق بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل؛ (ج) وضع نماذج لخدمات التدخل لحماية الأطفال وما يرتبط بذلك من نظم الإحالة في المدارس والمجتمعات المحلية، وتنفيذ تلك النماذج على نطاق واسع، مع استهداف الأطفال الأشد ضعفا (بما في ذلك تأهيل الأطفال المرتبطين بالجماعات المسلحة وإعادة إدماجهم)؛ (د) المساهمة في إصلاح النظام القضائي القائم على العدالة التصالحية لما فيه مصلحة الأطفال من خلال بناء قدرات الجهات الفاعلة الرئيسية في البلديات المستهدفة، وإصلاح السياسات، وتوسيع نطاق سبل الانتصاف من غير إجراءات الاحتجاز وبدائل الاحتجاز (بما في ذلك للأطفال المتنقلين).

**إصلاح السياسات بالاستناد إلى أدلة**

٢١ - ستسهم اليونيسف والحكومة في تعزيز قدرة الحكومة، بحلول عام ٢٠٢٠، كمرحلة أولية، على وضع وتنفيذ سياسات اجتماعية مراعية للأطفال على الصعيد الوطني. وستسعى المنظمة إلى تمكين المؤسسات الحكومية الرئيسية من الأخذ بأساليب محسنة تقوم على الأدلة وتركز على الأطفال في مجالات وضع السياسات والتخطيط وإعداد الميزانيات، كما ستسعى إلى جعل تلك المؤسسات تضع الأطفال والمراهقين في الصميم من سياساتها الإنمائية (النتيجة ٣ من إطار النتائج والموارد). وسيجري العمل وفق استراتيجيات التنفيذ التالية: (أ) تعزيز قدرة الحكومة على إنتاج المعلومات القائمة على الأدلة بشأن الصحة، والتغذية، وحماية الطفل، والتعليم، والمياه والصرف الصحي والنظافة العامة، بما في ذلك من خلال تطوير القدرة المؤسسية لمصلحة الإحصاء والتعداد الليبية؛ (ب) الإسهام في إنتاج المعلومات القائمة على الأدلة فيما يتعلق بحالة جميع الأطفال في ليبيا؛ (ج) القيام، في إطار الشراكة مع مؤسسات بريتون وودز والشركاء في الأمم المتحدة، بتقديم الدعم التقني وبناء القدرات للإدارات الاستراتيجية في الوزارات المختصة ذات الصلة ومقدمي الخدمات بشأن ما ذُكر أعلاه مما يتعلق بالأطفال من سياسات وتخطيط وميزنة.

٢٢ - ويركز هذا البرنامج القطري على ثلاثة مجالات متعددة القطاعات تعتزم اليونيسف أن توليها اعتبارا استثنائيا، بالتنسيق مع الشركاء الآخرين في الأمم المتحدة: (أ) بالنظر إلى الحالة غير المستقرة في ليبيا، ستعطى الأولوية في قطاعات متعددة للتأهب لحالات الطوارئ والتصدي لها، بما في ذلك الاستعداد المسبق وبناء قدرات الشركاء من الحكومة، وتقديم الدعم في مجال التنسيق؛ (ب) وستساهم اليونيسف، من خلال جميع الاستراتيجيات التي ستتبعها في التنفيذ، في ضمان تمتع النساء والفتيات بالتكافؤ في فرص الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية وبيئة تضمن لهن الحماية والتمكين؛ (ج) وحيث إن اليونيسف تدرك أن للمراهقين والشباب دوراً حاسماً في تحقيق الاستقرار والتنمية في ليبيا على الأمد

البعيد، فهي ستشرك الشباب في جميع البرامج باعتبارهم قوة تغيير فعالة (وبخاصة برامج بناء السلام والتعبئة الاجتماعية والتأهب للطوارئ)، وستعمل على كفالة إسهام البرامج وسياسات الحكومة في تنمية مهارات الشباب وفرص مشاركتهم إيجابيا في الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية والمدنية.

## الشراكات

٢٣ - تعتزم اليونيسف المساهمة في جهود التنسيق بين أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك الوزارات المختصة في الحكومة والبلديات في مناطق الشرق والجنوب والغرب من ليبيا، وكذلك بين الجهات الفاعلة الدولية والوطنية، وذلك لإقامة علاقات تعاون محورها حماية جميع الأطفال في ليبيا وضمان رفاههم، مستفيدة في ذلك من دورها الاستراتيجي بصفتها الجهة المخول لها الدعوة إلى الاجتماعات.

٢٤ - وستسعى اليونيسف إلى حشد الموارد من الحكومة والجهات المؤثرة الرئيسية من أجل الوصول إلى أشد الفئات ضعفا من الأطفال والمراهقين ومجتمعاتهم المحلية. وسيعمل البرنامج القطري على تعزيز الشراكات القائمة وإيجاد فرص جديدة لإقامة الشراكات من أجل تعزيز حماية جميع الأطفال في ليبيا، بما في ذلك مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى، والمجتمع الدولي (للدعوة إلى برنامج عمل مراع للأطفال)، والشركاء الاستراتيجيين (لضمان الوصول)، ومنظمات المجتمع المدني المشاركة في تنفيذ البرامج (بما في ذلك تعزيز القدرات)، والمؤسسات الأكاديمية والقيادات المجتمعية، والقطاع الخاص (بما في ذلك قطاع النفط)، لكسب التأييد لقضية الأطفال والاستفادة من الثروة الخاصة الكبيرة المتاحة في ليبيا.

## جدول موجز للميزانية

*(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)*

| *عنصر البرنامج* | *الموارد العادية* | *الموارد الأخرى* | *المجموع* |
|---|---|---|---|
| دعم الخدمات الاجتماعية الأساسية | ١٧٧ | ٢١ ٣٧٣ | ٢١ ٥٥٠ |
| حماية البيئة للأطفال والمراهقين | ١٧٧ | ١٠ ١٠١ | ١٠ ٢٧٨ |
| إصلاح السياسات القائم على الأدلة | ١ ٢٣٩ | ١ ٢٨١ | ٢ ٥٢٠ |
| فعالية البرنامج | ١٧٧ | ٥ ٤٧٥ | ٥ ٦٥٢ |
| **المجموع** | **١ ٧٧٠** | **٣٨ ٢٣٠** | **٤٠ ٠٠٠** |

*ملاحظة*: إلى جانب المبالغ المذكورة، هناك مبالغ كبيرة من الموارد الأخرى المخصصة للطوارئ من المتوقع جمعها في إطار العمل الإنساني للأطفال في ليبيا (٢٠١٨).

## البرنامج وإدارة المخاطر

٢٥ - بغية تمكين البرنامج القطري لليونيسف من تحقيق أهدافه من خلال مراقبة النوعية والإدارة الجيدة، سيركز عنصر فعالية البرنامج على أربعة عناصر تساعد على الأداء المؤسسي، وهي: الشفافية والمساءلة في إدارة البرنامج؛ والأخذ بمبادي الإدارة القائمة على النتائج والتي تتسم بالكفاءة والفعالية والتعاون؛ وتوخي التنوع في هيئة الموظفين الذين هم من عوامل التغيير؛ واستخدام شبكات تتسم بالكفاءة والسلامة والأمان تربط بين النتائج والأشخاص.

٢٦ - وستستخدم اليونيسف نظم إدارة المعلومات التي سيتم إنشاؤها وتعزيزها أثناء تنفيذ هذا البرنامج (من قبيل نظام المعلومات المتعلقة بالصحة) والتقييمات التي سيتم إنجازها لضمان المساءلة إزاء السكان المتضررين ولغرض استعمالها كآليات للإنذار المبكر والإبلاغ. وسيتيح جمع البيانات بشكل منتظم لليونيسف رصد الاحتياجات الناشئة (مثل أنماط الأمراض، ونوعية عمليات التعليم/التعلم، وما إلى ذلك) لكي يتسنى مواءمة استراتيجيات البرنامج وتنفيذها في الوقت المناسب.

٢٧ - وستواصل اليونيسف قيادة فريق إدارة البرامج التابع لفريق الأمم المتحدة القطري، والتنسيق مع فريق الإدارة التنفيذية ومع مجموعات التنسيق في القطاعات ذات الصلة. وستواصل اليونيسف في ليبيا العمل ضمن إطار الأمم المتحدة الاستراتيجي والقواعد والأنظمة الخاصة باليونيسف، فضلا عن النهج المنسق للتحويلات النقدية.

٢٨ - وتحدد وثيقة البرنامج القطري هذه معالم إسهامات اليونيسف في تحقيق النتائج الوطنية، وتمثّل الأداة الرئيسية للمساءلة أمام المجلس التنفيذي عن مواءمة النتائج والموارد المخصصة للبرنامج على الصعيد القطري. ويرد في سياسات وإجراءات المنظمة المتعلقة ببرامجها وعملياتها وصفٌ لجوانب المسؤولية الملقاة على المديرين على الصعيدين القطري والإقليمي وعلى صعيد المقر بخصوص تنفيذ البرامج القطرية.

## المخاطر والتخفيف من حدة المخاطر

٢٩ - هناك خطر يتمثل في إمكانية حدوث أزمة إنسانية على نطاق واسع نتيجة لتفاقم العنف والنزاع وانعدام الأمن، أو لانهيار الخدمات الاجتماعية، أو للسببين كليهما، الأمر الذي من شأنه أن يحد من فرص الوصول إلى أشد الأطفال ضعفاً. وللتخفيف من هذه المخاطر، ستقوم اليونيسف، بالتنسيق مع سائر منظمات الأمم المتحدة وشركائها، بما يلي: (أ) وضع خطة محدثة للتأهب للطوارئ وخطة طوارئ مؤسسية لضمان استمرار تنفيذ البرنامج ورصده؛ (ب) استخدام آلية الاستجابة السريعة باعتبارها الوسيلة الرئيسية لإيصال المساعدات الإنسانية ومراقبتها في الأجل المتوسط. وبالإضافة إلى ذلك، ستواصل اليونيسف الاعتماد على الرصد من جانب أطراف ثالثة وعلى الشراكات فيما يتعلق بتقديم المساعدة الإنسانية والاستجابة السريعة، في إطار قواعد المنظمة وإجراءاتها والنهج المنسق للتحويلات المالية؛ (ج) دعم الوزارات المختصة في تأهبها لحالات الطوارئ، وبناء قدرات الحكومة والشركاء من المجتمع المدني في العمل الإنساني، ولا سيما فيما يتعلق بالمبادئ الإنسانية. وعند نهاية فترة البرنامج، يُتوقع أن تكون الحكومة جاهزة لبدء العمل في خطة وطنية لإدارة المخاطر.

٣٠ - ومن شأن استفحال التدهور في النظام المصرفي وتجذُّر أزمة السيولة أن يعوق تنفيذ البرنامج بسبب التعقيدات المتعلقة بتحويل الأموال إلى الحكومة والشركاء من المجتمع المدني. وللتخفيف من هذا الخطر، وضعت اليونيسف، بالتنسيق مع الوزارات المختصة ومنظمات المجتمع المدني، طرائق للتحويلات النقدية سيتم تعزيزها أكثر في إطار النهج المنسق للتحويلات المالية.

٣١ - وهناك خطر يتمثل في أنه في ضوء الأزمة القائمة، فإن عددا قليلا فقط من الشركاء الدوليين سيكونون حاضرين في ليبيا خلال فترة تنفيذ البرنامج. وستواصل اليونيسف الاستثمار في إقامة الشراكات مع المنظمات غير الحكومية المحلية والمنظمات الأهلية، كما ستواصل بناء القدرات التنظيمية والتقنية لهذه المنظمات.

٣٢ - وقد أدت حالة الجمود السياسي إلى ظهور تحديات كبيرة تعوق التنسيق داخل الحكومة المركزية وفيما بين البلديات والحكومة المركزية. ومن شأن استمرار حالة الجمود السياسي أن يؤدي إلى تعميق حالة التشتت، الأمر الذي سيزيد من صعوبة تنسيق الجهود الرامية إلى تقديم الخدمات الأساسية، وسيحول دون تحقيق الإصلاح القانوني وإصلاح السياسات خلال فترة البرنامج. وقد أقامت اليونيسف شبكة من الشراكات مع الوزارات المختصة والبلديات في جميع أنحاء ليبيا لضمان الاستمرارية في تلبية احتياجات الأطفال الأشد ضعفاً رغم التوترات السياسية والانكماش الاقتصادي.

٣٣ - وقد يقل التمويل خلال فترة البرنامج لتحوُّل يطرأ في أولويات الجهات المانحة. وستواصل اليونيسف تحليل اتجاهات التمويل والسعي إلى التنبؤ باتجاهات الأولويات لدى الجهات المانحة تحسباً لما قد يطرأ عليها من تحولات. كما ستواصل اليونيسف توسيع حافظتها من الجهات المانحة عن طريق زيادة التعريف بعملها ورفع تقارير جيدة إلى الجهات المانحة وتبادل المعارف معها. وستعمل اليونيسف على حشد الأموال من القطاع الخاص والشتات ومن الأسر الليبية، وستدعو إلى زيادة استخدام الموارد الحكومية لما فيه مصالح الأطفال.

## الرصد والتقييم

٣٤ - إن رصد النتائج من منطلق الحرص على الإنصاف سيمكن من تتبع التقدم الذي تحرزه اليونيسف في معالجة الأزمات الخانقة في إطار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وبخاصة في ضوء تعهد الخطة ''ألا يخلف الركب أحداً''. وسيكون إطار نتائج وموارد البرنامج القطري وخطة رصده وتقييمه بمثابة إطار شامل للرصد التفصيلي للنتائج، وسيصبان بصورة مباشرة في نتائج إطار الأمم المتحدة الاستراتيجي.

٣٥ - وبالنظر إلى استمرار حالة انعدام الأمن، ستواصل اليونيسف الاعتماد على أطراف ثالثة للقيام بالرصد بغرض التأكد من أن البرامج تصل إلى الفئات المستهدفة من الأطفال، ذكوراً وإناثاً، في المواقع التي يصعب الوصول إليها. وستعمل اليونيسف خلال فترة البرنامج، متى وحيثما كان ذلك ممكنا، على الحد من الاعتماد في الرصد على أطراف ثالثة عن طريق زيادة عدد موظفي اليونيسف في المواقع التي تستفيد من البرنامج.

٣٦ - ولتحسين نظم المعلومات الوطنية، ستعمل اليونيسف مع مصلحة الإحصاء والتعداد والوزارات المختصة والسلطات دون الوطنية لتنفيذ نظم إدارة المعلومات، بما قد يشمل التكنولوجيات الابتكارية التي تتيح السرعة في جمع المعلومات.

٣٧ - وستبحث عمليات الاستعراض نصف السنوية والسنوية جديدَ الفرص والمخاطر حتى يظل البرنامج مسايراً للسياق المتغير وصالحاً له. وستقيِّم عمليات الاستعراض التقدم المحرز في إطار خطة الربط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام. ومن شأن التقييم المستمر للعقبات والأزمات أن يثري المعلومات المفيدة في إدخال تعديلات على استراتيجيات البرنامج.

٣٨ - وستنفَّذ آلياتٌ للرصد والمساءلة لتيسير استقاء آراء الفئات المستفيدة بصورة مباشرة، بما في ذلك آلية مساءلة لفائدة الشباب (توضع بالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا وغيرها من منظمات الأمم المتحدة)، وإجراء مقابلات مع الجهات الفاعلة الرئيسية ذات الاطلاع، وتنظيم مناقشات جماعية مركزة. وستصب نتائج الرصد مباشرة في التعلم البرنامجي ومواءمة أنشطة واستراتيجيات التنفيذ.

٣٩ - وستجري اليونيسف تقييما لبرنامجها القطري السابق الذي يندرج في سياق البرمجة عن بعد. وستكون نتائج التقييم مفيدة في تنفيذ البرنامج القطري الحالي.

## المرفق

## إطار النتائج والموارد

## برنامج التعاون القطري بين ليبيا واليونيسف، ٢٠١٩-٢٠٢٠

| |
|---|
| **اتفاقية حقوق الطفل:** المواد ٢، ٣، ٤، ٦، ٧، ١٢، ١٣، ١٥، ١٩، ٢٠، ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٨، ٢٩، ٣١، ٣٧، ٣٨، ٣٩، ٤٠، ٤٢ |
| **الأولويات الوطنية:** أهداف التنمية المستدامة ١ إلى ٦، و ٨، و ١٠، و ١٦ |
| **نتائج إطار الأمم المتحدة الاستراتيجي التي تعني اليونيسف:** بحلول نهاية عام ٢٠٢٠، تكون المؤسسات الليبية المعنية قد حسنت من قدراتها على تصميم ووضع وتنفيذ سياسات اجتماعية تركز على تقديم الخدمات الاجتماعية الجيدة لجميع النساء والفتيات والفتيان (بمن فيهم الفئات الضعيفة والمهاجرون واللاجئون) في ليبيا من أجل النهوض بالأمن البشري والحد من أوجه عدم المساواة (النتيجة ٣) |
| **مجالات الأهداف ذات الصلة من الخطة الاستراتيجية لليونيسف، ٢٠١٨-٢٠٢١:** ١ إلى ٥ |

| *نتائج اليونيسف* | *مؤشرات التقدم الرئيسية وخطوط الأساس والأهداف* | *وسائل التحقق* | *نواتج البرنامج القطري الإرشادية* | *الشركاء الرئيسيون، أطر الشراكة* | *الموارد الإرشادية حسب نتائج البرنامج القطري (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)* | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | *الموارد العادية* | *الموارد الأخرى* | *المجموع* |
| ١ - بحلول عام ٢٠٢٠، يكون الأطفال والمراهقون والشباب وأسرهم، وبخاصة من أشد الفئات حرمانا، يستفيدون أكثر فأكثر من خدمات اجتماعية أساسية جيدة النوعية | نسبة السكان الذين يحصلون على مياه الشرب المأمونة*<br>خط الأساس: ٦٥ في المائة<br>الهدف: ٧٠ في المائة<br>* بالنظر إلى الإطار الزمني المحدود لوثيقة البرنامج القطري وحيث لا توجد بيانات، فإن خط الأساس والهدف يعكسان الحالة في البلديات الـ ٢٨ المستهدفة. وسيتم التوسع في النتائج خلال البرنامج القطري التالي. | تقارير الشركاء (السلطات البلدية المعنية بالمياه) | ١-١ زيادة فرص الفئة الضعيفة من الفتيات والفتيان والمراهقين وأفراد أسرهم في الاستفادة من المياه والصرف الصحي والنظافة العامة والتغذية والخدمات الصحية في البلديات المستهدفة.<br>١-٢ زيادة فرص الفئة الضعيفة من الفتيات والفتيان والمراهقين والشباب في الحصول على التعليم الجيد النظامي وغير النظامي.<br>١-٣ تحسُّن حالة الفئة الضعيفة من المراهقين والشباب من حيث درجة الوعي وفرص الحصول على التعليم التقني والتدريب المهني وبرامج اكتساب مهارات الحياة في البلديات المستهدفة.<br>١-٤ حصول الأطفال، إناثاً وذكوراً، ممن تتراوح أعمارهم بين صفر و ٥٩ | الوزارات المتخصصة، ومنظمات المجتمع المدني، والمجتمعات المحلية | ١٧٧ | ٢١ ٣٧٣ | ٢١ ٥٥٠ |
| | الأطفال دون سن العام الواحد الذين يعطون لقاح الحصبة على المستوى الوطني<br>خط الأساس: ٩٣ في المائة<br>الهدف: ٩٥ في المائة | نظام المعلومات المتعلقة بالصحة | | | | | |

| نتائج اليونيسف | مؤشرات التقدم الرئيسية وخطوط الأساس والأهداف | وسائل التحقق | نواتج البرنامج القطري الإرشادية | الشركاء الرئيسيون، أطر الشراكة | الموارد الإرشادية حسب نتائج البرنامج القطري (بآلاف دولارات الولايات المتحدة) | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | الموارد العادية | الموارد الأخرى | المجموع |
| | عدد الأطفال الذين يستفيدون من بيئات التعلم المحسنة*<br>خط الأساس: ٣٧٨ ٩٩<br>الهدف: ٠٠٠ ٢٠٠ دولار<br>* بالنظر إلى الإطار الزمني المحدود لوثيقة البرنامج القطري، وحيث لا توجد بيانات، فإن خط الأساس والهدف يعكسان الحالة في البلديات الـ ٢٨ المستهدفة. وسيتم التوسع في النتائج خلال البرنامج القطري التالي. | نظام إدارة المعلومات المتعلقة بالتعليم؛ تقارير الشركاء (وزارة التعليم) | شهراً، على الحماية من الأمراض التي يمكن منعها بالتطعيم، مع إيلاء اهتمام خاص لشلل الأطفال والحصبة، في البلديات المستهدفة<br>١-٥ تحسُّن حالة الفئة الضعيفة من المراهقين والشباب من حيث لاندماج الاجتماعي والاقتصادي في المجتمعات المحلية والمشاركة في الحوار وبناء السلام في البلديات المستهدفة | | | |
| ٢ - بحلول عام ٢٠٢٠، تتحسن حالة الفتيات والفتيان من حيث الحماية المتاحة لهم من العنف وسوء المعاملة والاستغلال | النسبة المئوية من الفتيات والفتيان المخالفين للقانون الذين يُنفذ في حقهم قرار بديل للإجراءات القضائية أو إجراء بديل لعقوبة السجن (في البلديات المستهدفة)<br>خط الأساس: صفر<br>الهدف: ١٠ في المائة | تقارير الشركاء (الوزارات المختصة) | ٢-١ خدمات الحماية والخدمات النفسية الاجتماعية وخدمات الإدماج تُتاح في المجتمعات المحلية للفئة الضعيفة من الفتيان والفتيات، بمن فيهم الأطفال الناجون من جميع أشكال العنف، والأطفال ذوو الإعاقة، والأطفال النازحون، والأطفال المرتبطون بالنزاعات المسلحة في البلديات المستهدفة | الوزارات المختصة، ومنظمات المجتمع المدني، والمجتمعات المحلية | ١١٧ | ١٠ ١٠١ | ١٠ ٢٧٨ |
| | النسبة المئوية من الفتيات والفتيان ضحايا العنف والاستغلال والاعتداء، الذين تُنفذ لصالحهم تدخلات متخصصة من خلال البرامج التي تدعمها اليونيسف<br>خط الأساس: صفر<br>الهدف: ٢٠ في المائة | نظام إدارة المعلومات المتعلقة بحماية الطفل | ٢-٢ مؤسسات وخدمات العدالة المراعية للأطفال تُتاح للفتيان والفتيات الذين يجدون أنفسهم في مواجهة القانون في البلديات المستهدفة.<br>٢-٣ تحسُّن حالة الفتيان والفتيات والآباء والمعلمين والمجتمعات المحلية من حيث الوعي بمخاطر العنف ضد الأطفال والمعرفة بالخدمات المتاحة لحماية الطفل.<br>٢-٤ تعزيز النظم الوطنية للرصد والإبلاغ والتصدي لانتهاكات حقوق الأطفال، بما في ذلك تعزيز القدرات التقنية، وإدارة المعلومات، والإحالة. | | | | |

| نتائج اليونيسف | مؤشرات التقدم الرئيسية وخطوط الأساس والأهداف | وسائل التحقق | نواتج البرنامج القطري الإرشادية | الشركاء الرئيسيون، أطر الشراكة | الموارد الإرشادية حسب نتائج البرنامج القطري (بآلاف دولارات الولايات المتحدة) | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | الموارد العادية | الموارد الأخرى | المجموع |
| ٣ - بحلول عام ٢٠٢٠، تكون المؤسسات الحكومية الرئيسية قد حسنت من عملياتها المدعومة بأدلة والمراعية للأطفال في مجالي التخطيط وإعداد الميزانيات | عدد الآليات الوطنية المتعلقة بالصحة والتعليم والحماية التي تنتج بانتظام بيانات مفصلة عن الفئات الضعيفة.<br>خط الأساس: ١ (نظام المعلومات المتعلقة بالصحة)<br>الهدف: ٥ | نظام إدارة المعلومات المتعلقة بالتعليم، نظام المعلومات المتعلقة بالصحة، نظام إدارة المعلومات المتعلقة بحماية الأطفال** | ٣-١ استخلاص الدروس وإنتاج الأدلة بشأن الفقر لدى الأطفال، وحالة الضعف، وواقع المالية العامة والحماية الاجتماعية، للاستناد إليها في إعداد سياسات وميزانيات للقطاع الاجتماعي تتمحور حول الطفل<br>٣-٢ تحسُّن حالة مقدمي الخدمات الأساسية على الصعيدين الوطني ودون الوطني من حيث القدرة على وضع سياسات وميزانيات تتوخى المساواة وتقوم على الأدلة، ومن حيث القدرة على تحديد أولويات تلك السياسات والميزانيات، وكذلك من حيث القدرة على التصدي لحالات الطوارئ | الوزارات المختصة، ومنظمات المجتمع المدني | ١ ٢٣٩ | ١ ٢٨١ | ٢ ٥٢٠ |
| | عدد السياسات و/أو الاستراتيجيات المحدثة المعتمدة أو المنقحة بالاستناد إلى أولويات مراعية للأطفال<br>خط الأساس: صفر<br>الهدف:٦ | السجلات الموثقة من الحكومة | | | | | |
| فعالية البرنامج | | | | | ١٧٧ | ٥ ٤٧٥ | ٥ ٦٥٢ |
| **مجموع الموارد** | | | | | **١ ٧٧٠** | **٣٨ ٢٣٠** | **٤٠ ٠٠٠** |